وحدة تحليل السياسات | Policy Analysis Unite*

الأزمة الخليجية:
الجذور، المسارات، التفاعلات الإقليمية والدولية**

The Crisis in Intra-Gulf Relations:
Roots, Future Trajectories and Regional and Global Repercussions

تشهد منطقة الخليج منذ أواخر أيار/ مايو 2017 أزمة دبلوماسية بين عدد من دول مجلس التعاون الخليجي العربية، هي الأكثر حدةً منذ تشكيل المجلس عام 1981. بدأت الأزمة بحملة إعلاميّة على دولة قطر، قادتها وسائل إعلام سعودية وإماراتية. وبخلاف أزمة سحب السفراء عام 2014، أقدمت ثلاث دول خليجية هي السعودية، والبحرين، والإمارات مع مصر، في الخامس من حزيران/ يونيو 2017، على قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض حصار شامل على قطر ثم سلّمتها قائمة مطالب، وأمهلتها عشرة أيام لتنفيذها أو مواجهة سيناريوهات تصعيدية. وفي الإطار نفسه، تسعى هذه الدول إلى عزل قطر دبلوماسيًا وسيلةً لإجبارها على الخضوع، غير أنّ القوى الكبرى تعاملت بمسؤولية أكبر تجاه الأزمة، وبدأت تقوم بدور الوسيط لتسويتها.

تسلط الورقة الضوء على جذور الأزمة الخليجية ومساراتها المتعرجة بحكم تداخل أدوار عدد من الفاعلين الإقليمين والدوليين فيها.

كلمات مفتاحية: الأزمة الخليجية، حصار قطر، مجلس التعاون الخليجي.

Since late May 2017, the Gulf region has been witness to the most intense diplomatic crisis since the formation of the Gulf Cooperation Council in 1981. This paper attempts to highlight the roots of the present-day Gulf crisis and explore the potential, complicated outcomes, taking in the roles of various regional and global players. The crisis begun with a vicious smear campaign against Qatar and led by Saudi- and Emirati-state owned media. In contrast to the 2014 diplomatic rift in which the Ambassadors of the United Arab Emirates, Saudi Arabia and Bahrain were withdrawn from Doha, this latest crisis also included a complete severing of diplomatic ties on the part of the UAE, Saudi Arabia and Bahrain in addition to Egypt.To this was later added a complete blockade of Qatar by air, sea and land. The countries leading the siege on Doha later presented a ten-point ultimatum to Qatar to fulfill within 10 days. A further attempt by the countries leading the blockade to isolate Qatar on the world stage failed, however, as leading world powers opted to play a more constructive role and mediate an end to the crisis.

Keywords: The Gulf Crisis, The siege of Qatar, GCC

* وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

* Policy Analysis Unite in the Arab Center for Research and Policy Studies

** تأخر هذا العدد من "سياسات عربية" عن الصدور في موعده في أيار/ مايو 2017. نتيجة مواكبة هذا النص التحليلي، وكذلك مادة المؤشر العربي التالية، الأزمةَ الخليجية التي تفاعلت في هذا التاريخ (هيئة التحرير).

تمهيد

صحا القطريون فجر الرابع والعشرين من أيار/ مايو 2017 على وقع حملةٍ إعلامية شديدة قادتها وسائل إعلام إماراتية وسعودية نسبت تصريحات إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تَبيّن أنها مفبركة بصورة كاملة. فقد جرى اختراق وكالة الأنباء القطرية بعد منتصف ليل الثلاثاء/ الأربعاء 23 / 24 أيار/ مايو ونشر تصريحات زُعِم أنّ أمير دولة قطر أدلى بها في حفل تخريج الدفعة الثامنة من منتسبي الخدمة الوطنية الذي جرى صباح اليوم السابق. وبأسلوب الصدمة أيضًا، وفيما يشبه إعلان حرب، أعلن كلٌ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر صباح الخامس من حزيران/ يونيو 2017 قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بقطر، وإغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترةً محددةً لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج.

ضمن هذا السياق، وبعد مطالب دولية وإقليمية من دول الحصار الأربع بتوضيح جذور المشكلة مع قطر وتقديم مطالب عقلانية لحلّها، في 3 تموز/ يوليو 2017 تسلّمت دولة الكويت التي اضطلعت منذ البداية بدور الوساطة، قائمة مطالب من 13 عشر بندًا شملت، من بين عدّة أمور، إغلاق قناة "الجزيرة" ومنابر إعلامية أخرى، وتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية على الأراضي القطرية، وقيام قطر بدفع تعويضات لدول الحصار مقابل ما وصفته الوثيقة بالضرر الذي ألحقته السياسات القطرية بها، وتسليم جميع أفراد المعارضة من الدول الأربع الموجودين في دولة قطر إلى بلدانهم، وتقديم معلومات مفصّلة عن شخصيات المعارضة من الدول الأربع، وغير ذلك من المطالب. وبأسلوب التهديد والوعيد، منحت دولة قطر 10 أيام لتنفيذ جميع المطالب دفعةً واحدة وإلا تعدّ القائمة "لاغية"، بحيث يتاح لدول الحصار اتخاذ خطوات تصعيدية لم تفصح عن مضمونها. وعلى خلاف ما هو متوقَّع بعد الرفض القطري وانتهاء المهلة وتمديد الساعات الثماني والأربعين التي طلبتها الكويت، لم يستطع اجتماع وزراء خارجية دول الحصار الأربع (السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر) الذي عُقد في القاهرة يوم الأربعاء 5 تموز/ يوليو 2017، اتخاذ أيّ إجراءٍ تصعيدي ضدّ دولة قطر دون أن تنتهي الأزمة، أو تنجح المبادرات المختلفة في تهيئة الأرضية الملائمة لحلّها.

تقف هذه الورقة على جذور الأزمة وأسباب تجددها، ودوافع الفاعلين فيها. كما ترصد مختلف مواقف القوى الإقليمية والدولية وتناقضاتها ومدى تأثير ذلك في مسارات الأزمة واحتمالات تطورها.

جذور الأزمة الخليجية ومساراتها المتعرجة

على الرغم من أن إجراءات دول الحصار تجاه قطر غير مسبوقة في العلاقات بين الدول الخليجية من قبل، فإنّ الأزمة الراهنة ليست وليدة اللحظة، بل تكتنف في طياتها تناقضات العلاقات السعودية – القطرية على مدار العقدين الماضيين، وتراكمات الانزعاج السعودي – الإماراتي من موقف قطر الداعم لثورات الربيع العربي.

عقدة "استقلالية" قطر

اتسمت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995 بالدينامية والمرونة والقدرة على المناورة ومحاولة إيجاد علاقات متوازنة مع أكثر القوى الإقليمية والدولية. فبنت قطر علاقاتٍ متينةً بالولايات المتحدة الأميركية، واستضافت في "العديد" إحدى أكبر القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة، في الوقت الذي انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى على الرغم من التناقضات الكبيرة فيما بين هذه الدول. وقد انفتحت قطر على المبادرات والمؤتمرات الحوارية التي غدت جزءًا من أدوات السياسة الناعمة التي تستخدمها، وأطلقت ثورةً إعلاميةً عبر إنشاء قناة الجزيرة، وشرّعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت تعدّ "تابوهات" في الفضاء السياسي العربي المغلق. فقد عملت الجزيرة على استضافة مثقفين وإعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسية والفكرية الليبرالية والقومية واليسارية والإسلامية، وتناولت أكثر القضايا حساسية في العالم العربي. وعلى الصعيد الداخلي، اتسمت سياسة قطر بالانفتاح؛ فأولت قضايا المرأة اهتمامًا كبيرًا، وقامت بلبرلة التعليم وفتح فروع للجامعات الأميركية، وفتحت المجال لقيادات إسلامية منفتحة كي تقوم بدورٍ مؤثر في تجديد الخطاب الديني. وفي الوقت ذاته، سمحت ببناء كنائس جرى تمويلها بتبرع من أمير قطر نفسه.

ومنذ منتصف التسعينيات، مثلت التوجهات القطرية، بخاصة في السياستين الخارجية والإعلامية، مصدر إزعاجٍ لبعض الحكومات، وكانت مادةً لعنوان تأزّمٍ دوري في العلاقات بهذه الدول على امتداد العقدين الماضيين، بصورة خاصة السعودية. ووقفت قطر بقوة ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة. ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، حاولت الدول العربية تحميل الإعلام وقطر المسؤولية عنها في تهربٍ من عملية محاسبة للنفس على الأخطاء والسياسات التي قادت إلى الحالة الثورية عربيًا. وقد ازدادت الضغوط على النظم العربية في ضوء النموذج الحضاري الذي قدمه الشباب العربي في الساحات والميادين العامة، وأثار إعجاب الغرب والعالم، وجعل الولايات المتحدة تتخلى، أمام هذا النموذج السلمي والراقي في التغيير، عن أكثر حلفائها قربًا، كما حصل مع نظام حسني مبارك في مصر. وفي حين كانت قطر وقناة الجزيرة تؤديان أكثر

أدوارهما حيوية ومحورية في المنطقة العربية خلال هذه المرحلة، كانت النظم العربية تعيش مرحلة انكماش ودفاعٍ عن النفس، محاولةً الانحناء للعاصفة ريثما تهدأ. لكن الأمور لم تلبث أن تغيّرت بسرعة.[1]

مثّل عام 2013 نقطةً مفصليةً في سياسة قطر الخارجية؛ إذ بدأ المد الثوري في الانحسار نتيجة أخطاء قوى الثورة وإخفاقاتها، وعنف الأنظمة، لا سيما النظام السوري وأخطاء الإسلاميين في الحكم في مصر وطموح العسكر للعودة إلى الحكم، وتعقيدات الوضعين السياسي والاجتماعي العربيين. وبدأت قوى النظام القديم والثورة المضادة تستجمع قواها استعدادًا لهجومٍ مضاد كبير، وحققت اختراقين مهمين: الأول في مصر بحيث تمكّن الجيش، بدعمٍ فاعل من دول خليجية أهمها السعودية والإمارات، من الانقلاب على العملية الديمقراطية ووضع حدٍ لإفرازات ثورة 25 يناير ونتائجها. والثاني في سورية، حيث تمكّن نظام الأسد بفضل الدعم الإيراني من الصمود في وجه قوى الثورة والمعارضة والانتقال إلى الهجوم العسكري المضاد. وقد عُرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورات المضادة التي قادتها الإمارات والسعودية، والتي حمّلت قطر مسؤولية محاولة إفشال مساعيها في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإلغاء كل ما ترتب على ثورات الربيع العربي. وبعد الانقلاب العسكري في مصر، تفجّر الخلاف علنيًا بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وانتهى بسحب الدول الثلاث سفرائها من قطر مطلع عام 2014، واستمرت الأزمة نحو تسعة أشهر. لقد كان شرطهم أن تدعم قطر الانقلاب العسكري. وفي حينه كان العالم أجمع يرى فيه انقلابًا عسكريًا، وكان دعم الانقلاب في مصر موقف الأقلية دوليًا، وحتى أفريقيًا[2].

توقفت الأزمة الخليجية في ذلك الوقت عند حدود سحب السفراء ولم تتخذ أبعادًا أكبر نتيجة حالة القلق التي انتابت عواصم الدول الخليجية من سياسات إدارة أوباما الثانية؛ فبعد أن أيّد أوباما في ولايته الأولى ثورات الربيع العربي، حاول في ولايته الثانية التقرّب من إيران أملًا في إبرام اتفاقية لحل أزمة برنامجها النووي. وقد أدت سياسات أوباما الاسترضائية تجاه إيران، وشعور دول الخليج بتخلي الولايات المتحدة عنها، إضافةً إلى تنامي سياسات الهيمنة الإيرانية، إلى إحساسٍ خليجي عام بالضعف؛ ما دفع السعودية والإمارات تحديدًا إلى تأجيل خلافاتهما مع قطر، خاصة مع الحاجة إلى دعم قطري إعلامي ومالي وعسكري عند بدء الحملة على اليمن مطلع عام 2015. وقد وضعت قطر ثقلها في دعم حملة "التحالف العربي" بقيادة السعودية لمواجهة الحوثيين.

تجدّد الأزمة: تصفية حسابات قديمة

عندما انطلقت الحملة الإعلامية على قطر فجر الرابع والعشرين من أيار/ مايو 2017، مثّل هذا استئنافًا لصراعٍ قديمٍ حول دور قطر ومواقفها وسياستها الخارجية لم تسمح الأوضاع السابقة بحسمه، هذا مع أنّ مواقف دولة قطر كانت منسجمة مع مواقف دول الخليج العربية في أكثر القضايا الإقليمية أهمية في سورية واليمن والموقف من إيران والحرب على الإرهاب.

ومع انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس، إذ شجّعهما وصول ترامب إلى البيت الأبيض على تفجير خلاف مكبوت مع قطر وتصفية حسابات قديمة معها. وهكذا، بدأت السعودية والإمارات التعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأميركية عديدة، وصولًا إلى قمة الرياض (20-21 أيار/ مايو 2017) التي قدّمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات بقطر، كان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون والأردن، في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي والمصري، قبل أن تنطلق هجمة إعلامية شرسة بعد يومين فقط على اختتام قمة الرياض.

بدا أنّ الهجوم الإعلامي الإماراتي والسعودي غير مبالٍ بالنفي القطري رواية تصريحات أمير قطر. وعلى الرغم من قيام دول مختلفة بإبلاغهما أنّ قرصنة وكالة الأنباء القطرية جرت فعلًا، استمرت الحملة الدعائية على الدوحة؛ ما يعزّز الظن بأنّها حملة مُخطط لها مسبقًا. ويؤيد ذلك أنّ الاستهداف الإعلامي في واشنطن المدعوم إماراتيًا كان سابقًا القرصنة. وقد لاحظ وزير الخارجية القطري أنّ "في الأسابيع الخمسة الماضية قبل فبركة تصريحات الأمير ظهر 13 مقالًا [في الصحافة الأميركية] تستهدف قطر، وفي يوم الهجوم كان هناك مؤتمر [في العاصمة واشنطن] يتحدث عن قطر"[3].

أخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلًا جديدًا غير مألوفٍ في التعامل البيني الخليجي في أوقات الأزمات؛ إذ لم تتوقّف الحملة عند فبركة أخبار وتلفيقها ضد قطر وسياساتها الخارجية، بل وصلت حدّ توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، وهذا تطورٌ غير مسبوقٍ في الخليج. ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا وسياسات، وتتجنّب تناول الأسر الحاكمة، بوصف هذا الأمر يفتح الباب واسعًا أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها.

اتخذ الهجوم الإعلامي الخليجي، وما استتبعه من قطعٍ للعلاقات الدبلوماسية، من سياسة قطر الخارجية ركيزةً أساسيةً لتحقيق أغراضه، وجاء على رأسها اتهام قطر بدعم الإرهاب، وتنمية علاقاتها بإيران،

1 للتوسع، انظر: "خلفيات سحب ثلاث دول خليجية سفراءها من الدوحة: ثمن البقاء خارج المحاور وأفضليته"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورقة **تقدير موقف**، 2014/3/9، شوهد في 2017/7/12، في:
https://goo.gl/pc5RKN

2 المرجع نفسه.

3 "وزير خارجية قطر: حملة بأمريكا استهدفتنا عشية القرصنة ولا علاقة لنا بالإخوان"، **سي إن إن** بالعربية، 2017/5/25، شوهد في 2017/6/5، في:
http://cnn.it/2qjjaTu

وزعزعة استقرار دول مجلس التعاون، إلى غير ذلك من الاتهامات. هذا مع أنّ قطر حليفٌ فعال في الحرب على الإرهاب، وهذا ما أكّده ترامب خلال لقائه بأمير قطر على هامش قمة الرياض، وقطر هي التي دفعت أكبر الأثمان بين كلّ الدول الخليجية نتيجة تدهور علاقتها بإيران بسبب الأزمة السورية، في المقابل، كان بعض دول الحصار (الإمارات مثلًا) تحقق أعلى العوائد نتيجة علاقاتها الاقتصادية المتنامية بإيران، مع أنها تحتفظ بالخطاب السياسي الأكثر تصعيدًا ضدها[4].

وفي ما يتعلق بالإخوان المسلمين فقد أعلنت قطر أنّها لم تدعمهم ولا تدعمهم وتختلف معهم، ولكنها لا ترى فيهم تنظيمًا إرهابيًا، وذلك لسببين: أولهما أنهم ليسوا تنظيمًا إرهابيًا. وثانيهما أنّ هذا التوسع في استخدام الإرهاب ووسم الخصوم السياسيين به يضر بالمعركة ضد التنظيمات الإرهابية فعلًا. أما في ما يتصل بتمويل قطر الإرهاب، فهي مزاعم تُفنّدها قطر من خلال مشاركتها القوية في الحرب على الإرهاب، ومكافحة تمويله. فضلًا عن ذلك، كانت السعودية وما زالت محل اتهام دوائر في واشنطن، وهي نفسها الدوائر التي تحرّض على قطر اليوم في ما يتصل بمزاعم تمويل الإرهاب ودعمه، والتي تمكنت في السنة الماضية من تمرير قانون "جاستا" الذي استهدف مقاضاة السعودية بزعم مسؤوليتها عن هجمات سبتمبر 2001.

وكما هو متوقع، رفضت قطر المطالب جميعها، وقامت بتسليم ردّها مكتوبًا إلى الوسيط الكويتي في الثالث من تموز/ يوليو 2013، مُعربةً عن استعدادها لمواجهة كل الاحتمالات للدفاع عن سيادتها وقرارها المستقل. وكانت السمة العامة للردّ تراوح بين تكذيب بعض ما ورَد في تلك المطالب وعَدّ بعضها الآخر اعتداءً على سيادتها واستقلالها.

ولبحث الرد القطري والرد عليه، عقد وزراء خارجية الدول الأربع اجتماعًا في القاهرة 5 يوليو/ تموز 2017، غير أنه عجز، فيما يبدو، عن اتخاذ خطوات تصعيدية ضد قطر، إذ اختصر البيان المشترك الذي صدر عن الاجتماع قائمة المطالب الثلاثة عشر السابقة إلى ستة مطالب عمومية من قبيل، مكافحة التطرف والإرهاب، وإيقاف التحريض، والالتزام باتفاق الرياض وآلياته التنفيذية، والالتزام بمخرجات القمة العربية الإسلامية الأميركية في الرياض، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية... وغير ذلك[5]. ثم أصدرت الدول الأربع بيانًا آخر في 6 تموز/ يوليو 2017 أعلنت فيه أنّ قائمة المطالب الثلاثة عشر أصبحت لاغية بعد الرفض القطري، وأنّها سوف "تتخذ كل الإجراءات والتدابير السياسية والاقتصادية والقانونية بالشكل الذي تراه وفي الوقت المناسب بما يحفظ حقوقها وأمنها واستقرارها، وحماية مصالحها"[6].

وبقدر ما كان وصول ترامب إلى السلطة، وزيارته المنطقة، وحضوره قمة الرياض بمنزلة الفتيل الذي أدى إلى تفجّر الأزمة الخليجية، وكان واضحًا منذ البداية أنّ موقفه هو عامل القوة الرئيس الذي استندت إليه دول الحصار في موقفها من قطر، فإنّ موقفه يفسر أيضًا فشل الدول الأربع في اتخاذ مزيد من الإجراءات التصعيدية خلال اجتماع القاهرة. فقد أربك الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس ترامب مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، بالتزامن مع موعد عَقد اجتماع القاهرة، موقف دول الحصار؛ إذ دعا ترامب، وفقًا لبيان صادر عن البيت الأبيض، السيسي إلى "التفاوض على نحو بنّاء لحلّ النزاع، وأكد مجددًا ضرورة أن تلتزم جميع الدول بالتزاماتها في قمة الرياض لوقف تمويل الإرهاب والحدّ من الأيديولوجية المتطرفة وفق تعبير البيان"[7]. وبناءً على ذلك، يمكن فهم السبب الذي جعل البيان الختامي لاجتماع القاهرة يتجنب التصعيد، ويؤكد التزام دول الحصار بالقانون الدولي في أيّ إجراء تتخذه ضد قطر.

في ضوء ذلك يبقى السؤال الأكثر إلحاحًا عن الأسباب التي دفعت ترامب إلى تغيير موقفه.

لا شك في أنّ صمود الموقف القطري، وإجماع القطريين على الدفاع عن سيادتهم واستقلالية قرارهم، ورفض كل أشكال الإملاءات والهيمنة الخارجية، فضلًا عن الأداء الدبلوماسي والإعلامي القطري الهادئ والفاعل في الوقت نفسه، وهو أداءٌ نجح في كسب تعاطف عربي ودولي كبير على صعيد الرأي العامّ وعلى الصعيد الرسمي، إضافةً إلى ارتباك منطق الحملة المعادية، عوامل اضطلعت كلّها بدور كبير في احتواء

4 تُمثل الإمارات ما نسبته 80 في المئة من حجم التبادل التجاري الخليجي مع إيران، وتمثل المنفذ الأهم لتجارة الترانزيت الإيرانية، ومركزًا ماليًا مهمًا للتحويلات الإيرانية. وفي لقاء جرى قبل ثلاثة أعوام، جمع أعضاء الوفد التجاري الإماراتي بغرفة التجارة الإيرانية في طهران، صرّح سفير إيران لدى أبوظبي محمد علي فياض أنّ الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ 15.7 مليار دولار في عام 2013، ونحو 17.8 مليارًا في عام 2012، و23 مليارًا في عام 2011، و20 مليارًا في عام 2010، انظر: "التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ 15.7 مليار دولار في 2013"، موقع قناة العالم، 2014/6/1، شوهد في 2017/6/5، في:

https://goo.gl/c3NY8M;

لكن عام 2014 شهد قفزةً كبيرةً في حجم التبادل التجاري بين البلدين وأصبحت الإمارات أكبر الدول المصدّرة لإيران، إذ مثّلت ما نسبته 27 في المئة من مجموع الواردات الإيرانية، وبلغ حجم التبادلات 41.620 مليار دولار (حجم الصادرات 19.639 مليارًا وحجم الواردات 21.981 مليارًا). وكانت الإمارات أهم الدول المصدرة للبضائع إلى إيران وتأتي بعدها الصين، فالهند، وكوريا الجنوبية، ثم تركيا، انظر: سالم حميد، "حقيقة العلاقات التجارية بين الإمارات وإيران"، صحيفة **العرب**، 2017/6/5، شوهد في 2017/6/5، في:

https://goo.gl/c3NY8M

5 "النص الكامل للبيان المشترك لدول "مقاطعة" قطر"، موقع روسيا اليوم، 2017/7/5، شوهد في 2017/7/11، في:

https://goo.gl/mnVst9

6 "الأزمة الخليجية: إجراءات جديدة بحق قطر"، موقع صحيفة **الغد** الأردنية، 2017/7/8، شوهد في، 2017/7/12، في:

https://goo.gl/xyy4mL

7 The White House, Office of the Press Secretary, "Readout of President Donald J. Trump's Call with President Abdel Fattah Al Sisi of Egypt," 5/7/2017, accessed on 6/7/2017, at: https://goo.gl/KCuZpR

الهجمة، إلّا أنّ جملةً من العوامل الدولية الأخرى أدّت، أيضًا، دورًا مهمًّا في منع دول الحصار من التصعيد؛ في مقدمتها تنامي التوتر في شبه الجزيرة الكورية، وهو ما جعل ترامب يطلب من حلفائه العرب تجميد الصراع مع قطر مؤقتًا، خلال الاتصال الهاتفي المذكور الذي أجراه مع السيسي. يضاف إلى ذلك أنّه لم يطلب وقف الحصار على قطر، بل عدم فتح معركة جديدة بخطوات تصعيدية فقط.

لقد بلغ التوتر مع كوريا الشمالية أوجه مع دأب بيونغ يانغ منذ وصول ترامب إلى السلطة على الاستمرار في إجراء تجاربها على صواريخ بالستية عابرة للقارات وقادرة على بلوغ الأراضي الأميركية وسيلةَ ردعٍ في مواجهة أيّ هجوم أميركي محتمل عليها، ووسيلةً لإجبار واشنطن على الاعتراف بها قوّةً نوويةً والجلوس معها على طاولة المفاوضات، للتوصل إلى حلّ يؤدي إلى رفع الحصار عنها، على غرار ما حصل مع إيـران، لكنّ ذلك من دون التخلي عن قدراتها النووية. وخلال الأسابيع الأخيرة بدَا أنّ كوريا الشمالية مصممة على إحراج إدارة ترامب من خلال تصعيد تجاربها حتى إنّها تمكنت من إطلاق صاروخ بالستي قادر على إصابة الأراضي الأميركية، وهو ما أثار واشنطن، ودفع ترامب إلى الإعراب عن خيبة أمله في قدرة الصين على الضغط على كوريا الشمالية لوقف تجاربها الصاروخية[8]. وكان اعتماد ترامب على الصين لاحتواء كوريا الشمالية أحد الأسباب التي أدّت إلى تعديل موقفه العدائي لبكين الذي أبداه بوضوح خلال حملته الانتخابية، وبرهن عليه، عندما أمر بتوجيه ضربة صاروخية لقاعدة الشعيرات الجوية السورية، ردًّا على هجوم كيميائي قام به النظام السوري في الوقت نفسه الذي كان مجتمعًا فيه مع الرئيس الصيني شي جينبينغ في أول لقاء قمة جمعهما في فلوريدا في السابع من شهر نيسان/ أبريل 2017؛ وذلك في إشارة فهم منها استعداده لفعل الشيء نفسه مع كوريا الشمالية، إذا فشلت الصين في إقناعها بوقف مساعيها الهادفة إلى تطوير صواريخ تهدّد من خلالها الأراضي الأميركية.

لم يثبت نجاح كوريا الشمالية عدم جدوى مقاربة ترامب في الاعتماد على الصين لكبح جماح بيونغ يانغ فحسب، بل أحرجه بشدة أيضًا. فقد تعمدت كوريا الشمالية إجراء تجربتها الصاروخية الناجحة في اليوم الذي تحتفل فيه الولايات المتحدة بعيدها الوطني، غير عابئة بتهديدات ترامب التي تفيد بأنّ قيامها بتطوير صاروخ بالستي عابر قادر على بلوغ الأراضي الأميركية بمنزلة خط أحمر لن يسمح لها بتجاوزه. وبقيام كوريا الشمالية بتجاوز هذا الخط، أصبح مطلوبًا من ترامب الردّ، خاصةً أنه حرص منذ وصوله إلى الرئاسة على إعطاء الانطباع أنه، على عكس أوباما "الضعيف"، يتصف بالقوة والشجاعة لاتخاذ القرارات لتنفيذ تهديداته والوفاء بوعوده المتمثّلة باستعادة الهيبة الأميركية التي بدّدها أوباما.

أمام هذا التحدي الكبير، مثّلت الأزمة الخليجية عبئًا ليس هذا وقته بالنسبة إلى ترامب، ما جعله يطلب من حلفائه في المنطقة تجميد الصراع مؤقتًا حتى يتفرغ للتحدي الكبير الجديد الذي طرأ على الساحة وصار عليه التعامل معه، مع ما يترتب عليه من تداعيات كبيرة في علاقاته الدولية، خاصةً في ضوء تصريح وزير الخارجية الروسي أنّ بلاده والصين ترفضان، في التعامل مع المسألة الكورية "أيّ محاولة لتبرير الحل باستخدام القوة مع استغلال قرارات مجلس الأمن ذريعة"[9].

المواقف الدولية والإقليمية

فور الإعلان عن الخطوة غير المسبوقة في التعامل الخليجي – الخليجي، بدأ السباق في اتجاه استمالة أكبر عددٍ ممكن من دول المنطقة والعالم بين أطراف الأزمة. وبينما نجحت السعودية والإمارات في دفع دول صغيرة إلى الانضمام إليها في مقاطعة قطر وسيلةً لإجبارها على الخضوع، تعاملت القوى الإقليمية والدولية الكبرى الأخرى، إذا استثنينا التضارب في الموقف الأميركي، بمسؤولية أكبر تجاه الأزمة، وطالب أكثرها بحلها عن طريق الحوار. ومع أنّ جذور الأزمة ومسبباتها تخص الدول الخليجية وحدها، فإنّ مسار الأزمة الحالي ومصيرها يتوقفان على مواقف القوى الدولية والإقليمية، خاصة الموقف الأميركي.

فوضى الموقف الأميركي

تفجرت الأزمة الخليجية بعد يومين فقط من زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب السعودية ومشاركته في قمة الرياض. وقد قدّمنا بأنّ الأزمة مرتبطة بالقمة ومخرجاتها أكثر من الأسباب التي ساقتها دول الحصار لتفسير خطواتها التصعيدية ضد قطر. ولم ينكر ترامب وجود علاقة بين زيارته المنطقة وتفجر الأزمة الخليجية؛ إذ كتب في حسابه على توتير "من الجيّد أن نرى أن زيارة المملكة العربية السعودية واللقاء مع الملك و50 دولة بدآ بإعطاء نتائجهما. لقد قالوا إنهم سيتبنّون موقفًا أكثر حزمًا في التعامل مع تمويل التطرّف،

8 "ترامب: الصين حاولت المساعدة في ملف كوريا الشمالية لكنها فشلت"، **رويترز**، 2017/6/21، شوهد في 2017/7/6، في:
https://goo.gl/pxXJ44

9 "روسيا والصين تقدمان مبادرة مشتركة لتسوية الأزمة الكورية الشمالية"، **رويترز**، 2017/7/5، شوهد في 2017/7/6، في:
https://goo.gl/4kzPKR

وكل التلميحات كانت تشير إلى قطر. ربما سيكون هذا بداية نهاية الإرهاب"[10].

وجاءت تصريحات ترامب ومواقفه حول الأزمة الخليجية متناقضة مع ما ذهبت إليه وزارتا الخارجية والدفاع، بل البيت الأبيض نفسه؛ فقد دعا هؤلاء جميعًا إلى التهدئة وعدم التصعيد. ففي اليوم الذي أعلنت فيه السعودية والإمارات والبحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية بقطر، كان وزيرا الخارجية والدفاع الأميركيان، ريك تيلرسون، وجيم ماتيس، يحثان الأطراف المختلفة على الهدوء وإيجاد حل سلمي للأزمة[11]. كما صرح الناطق باسم القوات الجوية الأميركية التابعة للقيادة الأميركية الوسطى، المقدم داميان بيكارت، إن "الولايات المتحدة والائتلاف (الدولي لمكافحة الإرهاب) يشعران بالامتنان للقطريين لدعمهم وجودنا (في قاعدة العديد التي تشن منها الولايات المتحدة هجمات على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسورية) والتزامهم الطويل الأمد الأمن الإقليمي"[12]. ولذلك فقد كانت تغريدات ترامب مفاجِئة لمسؤولي وزارة الدفاع، بل إن اتهاماته لقطر بتمويل التطرف جاءت مناقضة كذلك تغريدات نشرتها السفيرة الأميركية في قطر، دانا شل سميث، قبل ذلك بيومين، في الرابع من حزيران/ يونيو؛ إذ قالت إن قطر حققت "تقدمًا حقيقيًا" في كبح الدعم المالي للإرهابيين[13].

وعلى الرغم من أن الناطق باسم البيت الأبيض، شون سبايسر، حاول الحد من الأضرار الدبلوماسية التي ترتبت على تغريدات ترامب، فإنّ الرئيس الأميركي ناقض توضيحات الناطق باسمه. ففي اليوم الذي غرد فيه ترامب عبر توتير موجهًا أصابع الاتهام إلى قطر، قال سبايسر إن "الولايات المتحدة تريد نزع فتيل هذه الأزمة وحلها على الفور ضمن المبادئ التي عرضها الرئيس فيما يتعلق بالقضاء على تمويل الإرهاب". بل إن سبايسر ذهب أبعد من ذلك بتأكيده أن ترامب أجرى محادثات "بناءة جدًا" مع أمير قطر خلال زيارته الرياض في أيار/ مايو[14].

بدا التعبير الأبرز للفوضى في الموقف الأميركي من أزمة الخليج جليًا يوم التاسع من حزيران/ يونيو 2017، وذلك عندما ألقى وزير الخارجية، تيلرسون، كلمة مقتضبة في مقر وزارته، أشار فيها إلى أنه يتعين على قطر بذل مزيد من الجهد لوقف دعم "الإرهاب". ولكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة أن يسعى كل الأطراف إلى حل خلافاته من خلال المفاوضات، كما دعا السعودية والإمارات والبحرين ومصر إلى تخفيف الحصار الذي فرضته على قطر في شهر رمضان، معربًا عن قلقه إزاء التكلفة الإنسانية المترتبة عليه، فضلًا عن أنه يعوق الحرب على "داعش"[15]. ولم تمض ساعة واحدة، حتى كان ترامب، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الروماني، يكيل الاتهامات لقطر من جديد. وقد عدّ الإصرار على عزلها انتصارًا لموقفه الداعي إلى وقف جميع صور الدعم لمن وصفهم بـ "المتطرفين"، زاعمًا أن قطر "مصدر رئيس لدعم التطرف"، وأن النجاح في الضغط عليها سيمثّل بداية نهاية ما وصفه بـ "الإرهاب"[16].

أكدت تصريحات ترامب وجود انقسامٍ عميق في إدارته بين التيار الواقعي الذي تمثله وزارتا الخارجية والدفاع ويحرص على المحافظة على وحدة التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن في الحرب ضد تنظيم "داعش"، والذي تعد قطر جزءًا أساسيًا منه وشريكًا إستراتيجيًا فيه، وبين تيار شعبوي يرى كلّ ما هو إسلامي إرهابيًا وكلّ عمل خيري تمويلًا للإرهاب. ويقدم التيار الأخير العلاقات الدولية بلغة التجارة؛ فهو مستعد لتسويق الصمت عن اتهام السعودية بتوليد الإرهاب مقابل الصفقات التجارية. كما سرى اعتقاد بأن ترامب ربما يستغل الأزمة الخليجية ويحاول تأجيجها لصرف الانتباه عن كابوس التحقيقات في موضوع التدخّل الروسي في انتخابات الرئاسة الأميركية الذي بدأ يأخذ مسارًا أكثر جدية بعد الشهادة التي أدلى بها المدير السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي، واتهم فيها ترامب بالكذب في أسباب إقالته من منصبه، وأنه أقاله بسبب إصراره على المضي في التحقيقات في موضوع التدخل الروسي وعلاقة مساعدين لترامب بروسيا[17]. كما أشار التناقض الواضح في مواقف إدارة ترامب من الأزمة الخليجية إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة، أو رؤية متماسكة لإدارته في السياسة الخارجية عمومًا، وهو ما ألقى بتداعياته المباشرة على مسار الأزمة لجهة تصعيدها أو تخفيف وطأتها.

10 Frida Ghitis, "Middle East Madness Engulfs Iran, Qatar and US," *CNN*, June 8, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://cnn.it/2rWxXaz

11 "Press Availability With Secretary of Defense James Mattis, Australian Foreign Minister Julie Bishop, And Australian Defense Minister Marise Payne," U.S Department of State, June 5, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://bit.ly/2qTPX5S

12 "US Military: No Plans to Change Our Posture in Qatar," *Aljazeera*, June 6, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://bit.ly/2rEdnJN

13 Mark Landler, "Trump Takes Credit for Saudi Move Against Qatar, a U.S. Military Partner," *The New York Times*, June 6, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://nyti.ms/2rxSvTF

14 Ibid.

15 "Remarks on the Middle East," U.S Department of State, June 9, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://bit.ly/2shvkAU

16 David Smith, Sabrina Siddiqui, & Peter Beaumont, "Gulf Crisis: Trump Escalates Row by Accusing Qatar of Sponsoring Terror," *The Guardian*, June 9, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://bit.ly/2rb5U7Q

17 "Former FBI Chief Comey Says He Was Fired to Stop Russia Inquiry, and accuses Trump of 'Lies, Plain and Simple'," *Los Angeles Times*, 8/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/qKT6Zc

المواقف الأوروبية: توازن بنكهة المصالح

بدا الموقف الألماني من الأزمة الخليجية منذ اندلاعها صريحًا وواضحًا؛ إذ طالب وزير الخارجية الألماني غابرييل زيغمار بضرورة رفع الحصار المفروض على قطر لأنه يضرّ بجهد محاربة الإرهـاب. وقد جاء الموقف الألماني من الأزمة في جزءٍ منه ردة فعل على سياسات ترامب في منطقة الخليج وتجاه الاتحاد الأوروبي، بحيث أخذت ألمانيا تحاول القيام بدور أكثر فاعلية دوليًا من خلال البوابة الأوروبية خاصة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفوز مكرون برئاسة فرنسا. واتضح ذلك الميل في السلوك الألماني في تصريحات زيغمار لصحيفة **هاندلسبلات** الألمانية تعليقًا على الأزمة الخليجية؛ إذ قال: "إن انتهاج مثل هذا الأسلوب 'الترامبي' في التعامل مع قطر "يمثّل خطورةً كبيرةً جدًا في منطقة هي في الأساس مشحونة بالأزمات. إن الاستمرار في التصعيد ليس في مصلحة أحد"[18].

أمّا فرنسا، فقد دعت إلى حل الخلاف الخليجي بالحوار، إذ أعرب الرئيس مكرون عن تأييد بلاده كلّ المبادرات الداعمة لتعزيز التهدئة، وأبدى بيانٌ صادر عن الرئاسة الفرنسية عزم فرنسا القيام بمساع وجهدٍ من خلال التشاور مع الدول الصديقة لإيجاد حل للأزمة[19]. وكان وزير الخارجية السعودي عادل الجبير زار فرنسا وألمانيا للحصول على دعمهما لخطوة محاصرة قطر، إلا أنه وجد صدودًا كبيرًا خاصةً في برلين، ولذلك كانت المحطة الخارجية الأولى لوزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والتقى فيها وزير الخارجية الألماني الذي أكد مجددًا رفض برلين الحصار المفروض على دولة قطر، وعدّ قطر شريكًا إستراتيجيًا في مكافحة الإرهاب، وأنها طرفٌ مهمّ في التحالف الدولي لمواجهة تنظيم "داعش"، وأنّ إضعافها هو إضعاف لتلك الحرب.

وظل الموقف الألماني ثابتًا على الرغم من المحاولات السعودية المتكررة التأثير فيه وقد لخص زيغمار بعد زيارته عواصم الأزمة (الرياض، وأبوظبي، والكويت، والدوحة) موقف بلاده بضرورة وقف تصعيد الأزمة تمهيدًا لحلها بالحوار ودون المساس بسيادة قطر، ورأى أنّ "الأشخاص هم من يمولون الإرهاب، وليس الدول، مثلما هي الحال في العديد من دول العالم، داعيًا دول الحصار الأربع إلى 'رد نزيه' على ما قامت به قطر[20].

وتميز الموقف البريطاني في الأزمـة الخليجية بأنه لم يكن صدى للموقف الأميركي الذي عبّر عنه ترامب، بحيث حاولت بريطانيا اتخاذ موقف توفيقي يقوم على مبدأ "مسك العصا من المنتصف" وعدم الانحياز إلى أي طرف بحكم العلاقات الاقتصادية والعسكرية المتشابكة بجميع دول الخليج، فكانت الدعوة إلى استعادة "وحدة مجلس التعاون الخليجي" الأكثر حضورًا في الخطاب الدبلوماسي البريطاني. لكن لندن دخلت على خط الأزمة بفاعلية أكبر بعد زيارة وزير خارجيتها بوريس جونسون منطقة الخليج لإعطاء زخم معنوي دعم الوساطة الكويتية، والتأكد من عدم تصعيد الموقف إلى خيارات عسكريّة، والعمل على إنهاء الحصار[21]. تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا أرسلت مستشارها للأمن القومي مارك سيديول بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية الأميركي الكويت للمساعدة في دفع الوساطة الكويتية قدمًا لتخفيف التصعيد وحل الأزمة، وقد أصدرت الولايات المتحدة، وبريطانيا، والكويت بيانًا ثلاثيًا مشتركًا طالب أطراف الأزمة كافة بسرعة احتوائها عن طريق الحوار[22].

اتسم الموقف الروسي مع بداية الأزمة بالحذر، لكنّه لم يلبث أن تطور، عندما عرضت موسكو تزويد قطر بالمواد الغذائية نتيجة الحصار الذي تتعرّض له. كما دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى تسوية الأزمة على طاولة الحوار "من أجل إزالة كل ما يبعث على القلق"[23]. ثمّ أكد لافروف هذا الموقف في مؤتمر صحافي جمعه بوزير الخارجية القطري، إذ قال: "إن قرار بعض الدول العربية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة أثار قلق موسكو، فروسيا لا يمكن أن يسرها تدهور العلاقات بين شركائها"[24]. ويبين هذا الموقف أنّ موسكو لم تنجرَّ إلى تأييد المواقف السعودية والإماراتية ضد قطر،

18 تصريح وزير الخارجية الألمانية غابرييل بشأن الصراع في شبه الجزيرة العربية، المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية 2017/6/7، شوهد في 2017/6/15، في:
https://goo.gl/RClXgc

19 "Crise dans le Golfe: le président français Emmanuel Macron appelle à "l'unité" et à "l'apaisement"," *Les Nouvelles Calédoniennes*, 7/6/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/Kqu1Sb

20 "ألمانيا تتوقع 'تصعيدا' للأزمة الخليجية وقطر ترفض الوصاية عليها"، موقع روسيا اليوم، 2017/7/4، شوهد في 2017/7/11، في:
https://goo.gl/x6DP3p

21 "وزير الخارجية البريطاني من الكويت: حصار قطر غير مرحب به"، **العربي الجديد**، 2017/7/8، شوهد في 2017/7/12، في:
https://goo.gl/kLXFeA

22 "بيان مشترك أمريكي بريطاني كويتي يدعو لضرورة إنهاء أزمة الخليج"، موقع DW العربية، 2017/7/11، شوهد في 2017/7/12، في:
https://goo.gl/FbZw6K

23 "مواقف موسكو وطهران متطابقة بشأن الأزمة القطرية"، وكالة معًا الإخبارية، 2017/6/9، شوهد في 2017/6/15، في:
https://goo.gl/sFy2Ge

24 "لافروف يدعو للحوار لحل الأزمة القطرية"، **روسيا اليوم**، 2017/6/10، شوهد في 2017/6/15، في:
https://goo.gl/Y2Gxny

على الرغم من العلاقة الوثيقة التي بنتها أبوظبي مع موسكو، بخاصة أنّ ولي عهد أبوظبي قام بدور بارز في إنشاء قناة تواصل خلفية بين الكرملين وإدارة الرئيس دونالد ترامب[25].

المواقف الإقليمية: فرص ومخاطر

تلقفت إيران الهجمة الإعلامية على قطر منذ بدايتها في 24 أيار/ مايو 2017، بوصفها فرصة لتقوية مواقفها في مواجهة السعودية، بخاصة أنّها عدّت قمة الرياض موجّهة ضدها، كما رأت أنّ الأزمة الخليجية تعدّ من إفرازات هذه القمة وزيارة ترامب السعودية. لذلك، بادر الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى الاتصال بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بتاريخ 27 أيار/ مايو 2017، تحدث فيه عن أهمية الحوار المتكافئ بين الدول المطلة على الخليج[26]. ومع انتقال الهجمة من المستوى الإعلامي إلى المستوى الدبلوماسي وإغلاق الحدود مع قطر، أعرب اتحاد المصدرين الزراعيين الإيرانيين عن استعداد إيران لتزويد قطر بالمواد الغذائية، بدلًا من تلك التي كانت تصلها عن طريق الدول الخليجية، بخاصة السعودية. وفي 11 حزيران/ يونيو 2017، أرسلت إيران إلى قطر خمس طائرات تحمل أطنانًا من الخضروات والفواكه[27]. واستمرت بعدها تصريحات المسؤولين الإيرانيين بنبرة خطابية حذرة ترفض نهج العقوبات الاقتصادية والحصار في العلاقات بين الدول كما جرى معها في السابق دون الإيحاء بانحياز كامل إلى قطر نظرًا إلى اختلافها معها في ملفات إقليمية مختلفة لعل أبرزها الملف السوري.

وتحاول إيران الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من الأزمة الخليجية، اقتصاديًا وسياسيًا؛ إذ من المرجح أن تصبح السوق القطرية التي تستورد ما قيمته أربعة مليارات دولار من المواد الغذائية سنويًا منفذًا مهمًا لتصدير المنتجات الغذائية والبضائع الإيرانية الأخرى، خاصة في ضوء القرب الجغرافي بين البلدين، وهو ما سيرفع حجم التبادل التجاري بين إيران وقطر الذي لا تتجاوز قيمته حاليًا 300 مليون دولار. إضافة إلى ذلك، وبعد سنوات من التوتر، سوف تطمح إيران إلى "التنسيق" مع قطر في العديد من الملفات الإقليمية لمواجهة السياسة الخارجية السعودية التي باتت تستهدف البلدين معًا.

أما تركيا فقد عمدت مباشرة بعد قطع الدول الخليجية الثلاث علاقاتها بقطر إلى محاولة القيام بدور الوسيط لحل الأزمة الدبلوماسية، فقد أجرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وهو الرئيس الحالي لمنظمة التعاون الإسلامي، محادثات هاتفية مع أمير قطر والملك السعودي وأمير الكويت، عرض فيها المساعدة لحل الأزمة[28]. لكنّ الدول التي فرضت الحصار لم تتجاوب مع المبادرة التركية، واستمرت في حملتها الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية على قطر. فانتقلت تركيا إلى دعم الحليف القطري بتسريع تصديق اتفاقيات عسكرية سابقة بين الدولتين؛ فعقد البرلمان التركي جلسةً طارئةً في 7 حزيران/ يونيو 2017 لتصديق معاهدة تسمح لتركيا بإقامة قاعدة عسكرية في قطر[29]. وعلى الصعيد الاقتصادي، سارعت تركيا إلى تزويد قطر بالبضائع والمنتجات الغذائية التركية الأساسية. وقد مثّل الدعم التركي لقطر عاملَ توازنٍ مهمًا في الأزمة، ورأى الرئيس التركي أنّ قرار إقامة قاعدة عسكرية في قطر يهدف إلى حماية منطقة أمن الخليج بشكل عام، وأنها ليست موجهة ضد أي دولة خليجية[30].

إلى أين تتجه الأمور؟

على الرغم من الحملة الإعلامية الشديدة والمساعي الدبلوماسية الكبيرة التي بذلتها دول الحصار الخليجية للحصول على دعم إقليمي ودولي لمحاصرة قطر، فإنّ الحصيلة لم تكن كبيرة، فلم تنضمّ إلى الحصار إلا دول صغيرة، بينما رفضت الانضمام إلى حملة مقاطعة قطر حتى تلك الدول التي كان يُعتقد أنّ تأييدها مضمون مثل المغرب والصومال والسودان. أما الدول الإقليمية والدولية الكبيرة فقد آثرت اتخاذ مواقف أكثر توازنًا، وأجمع أكثرها على دعوة أطراف الأزمة إلى حلها عبر الحوار، في حين عرض بعضها الآخر الوساطة. وقد مثّلت هذه المواقف عامل ضغطٍ على دول الحصار، فأخذت تتراجع عن بعض إجراءاتها العقابية، بخاصة تلك التي شملت الشعوب الخليجية، ومثّلت مصدر إحراج كبير لها. إنّ هذه المواقف الإقليمية والدولية إن لم تؤدّ إلى إيجاد حل للأزمة، فإنها ستمثّل على الأرجح كابحًا لأيّ إجراءات تصعيدية ضد قطر.

25 "Blackwater Founder Held Secret Seychelles Meeting to Establish Trump-Putin Back Channel," *The Washington Post*, 3/4/2017, accessed on 15/6/2017, at: https://goo.gl/vID2Y7

26 "خامنئي يتوقع "سقوطا حتميًا" لحكام السعودية وروحاني يدعو لتحسين العلاقات"، **رويترز**، 2017/5/27، شوهد في 2017/6/12، في:
https://goo.gl/x5gCZA

27 "إيران ترسل خمس طائرات محملة بالأغذية إلى قطر"، **بي بي سي** عربي، 2017/6/11، شوهد في 2017/6/12، في:
https://goo.gl/XorkRs

28 "تركيا تعرض المساعدة لحل الأزمة بالخليج"، **الجزيرة نت**، 2017/6/6، شوهد في 2017/6/12، في:
http://bit.ly/2skgj1k

29 "البرلمان التركي يصادق على مشروع قانون تمركز قوات عسكرية تركية في قطر"، **ترك برس**، 2017/6/7، شوهد في 2017/6/16، في:
https://goo.gl/3XCE9M

30 "وزير الخارجية البحريني: القاعدة التركية في قطر لحماية منطقة الخليج"، **ترك برس**، 10 يونيو/ حزيران 2017، شوهد في 2017/6/12، في:
https://goo.gl/VJDYkT

يبدو واضحًا أنّ المعركة تستهدف من جهة، "تصفية حساب" مع قطر، بشأن دورها الإقليمي المتصاعد خلال العقدين الماضيين، وتستهدف كذلك سياساتها الخارجية، في محاولة إماراتية سعودية لفرض سياسة خارجية معينة تلتزم قطر بها، لا سيما فيما يتصل بالعلاقة بمصر التي تتمتع الإمارات والسعودية بعلاقة متينة بها وبنظامها الذي يمثل بالنسبة إليها سدًا منيعًا في وجه التغيير الذي يمكن أن تدفع به مجددًا قوى الشباب العربي.

ومن غير المتوقع أن تقبل قطر بالمطالب التي تمسّ سيادتها، كما عبّر عن ذلك الخطاب الرسمي القطري مرارًا. ولذلك، يتطلب أيّ خروج من الأزمة حوارًا بين أنداد، يجري فيه التفاهم على جميع القضايا، وليس بلغة التهديد وتقديم التنازلات.

وتبقى نتائج الحملة ومداها على قطر مرتبطة في نهاية المطاف بالموقف الأميركي، بحيث تمثّل الفوضى في موقف إدارة ترامب من أزمة الخليج استمرارًا لنهج تعانيه هذه الإدارة في السياسة الخارجية منذ وصولها إلى السلطة. فنزق ترامب وبغضه المؤسسة الحاكمة، ورفضه نصائحها، فضلًا عن غياب ناظم للسياسة الخارجية الأميركية في عهده، يجعل الفوضى السمة العامة في عمل هذه الإدارة. وبهذا المعنى تصبح أزمة الخليج عنوانًا جديدًا لذلك.

وفي تقديرنا، سيتحدد الموقف الأميركي من الأزمة الخليجية بناءً على أي النهجين سينتصر؛ نهج المؤسسة الحاكمة بخبرائها وبيروقراطييها وحساباتها وهواجسها، أم سلوك ترامب. وإن كان ثمة مؤشرات على أنّ المؤسسة الحاكمة بدأت تستعيد زمام الأمور، كما برز في بعض صوره خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي ريكس تيرسلون الكويت في 11 تموز/ يوليو 2017، فقد حرص على البقاء على مسافة واحدة من جميع الأطراف وحثّ الجميع على خفض التصعيد وإعطاء الوساطة الكويتية فرصتها لحل الأزمة. فبخلاف ترامب الذي يبني مواقفه من منظور رجل الأعمال، يمثّل أمن الخليج العربي واستقراره أولوية للمؤسسة السياسية نظرًا لكونه أحد أعمدة الإستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وتحديدًا بسبب احتياطاته من مصادر الطاقة، فضلًا عن أهمية دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مساعي احتواء إيران. وفي ما يتعلق بقطر، فقد تأطرت العلاقات الأميركية - القطرية المشتركة في أعقاب حرب الخليج عام 1991، وذلك عندما وقّعت الدولتان اتفاقية تعاون عسكري، ثمّ تعززت أكثر عام 2003 مع انتقال مقر قيادة الجيش الأميركي في المنطقة إلى قاعدة العديد بعد إخلاء قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية. وتُعدّ قاعدة العديد التي تبعد 40 كلم جنوب غرب العاصمة القطرية، الدوحة، أكبر قاعدة عسكرية أميركية في الشرق الأوسط، وتضم نحو 11000 جندي أميركي. وتحتضن مركز العمليات الأميركية الجوية المشتركة في هذه القاعدة مهمات القيادة والسيطرة على القوة الجوية الأميركية في العراق وسورية وأفغانستان، فضلًا عن 18 دولة أخرى. وتتوفر هذه القاعدة على أطول المدرجات في الخليج العربي، بطول 12500 قدم، وتستوعب 120 طائرة مقاتلة. وقد استثمرت قطر مبلغ مليار دولار لبنائها خلال التسعينيات، وهو ما دعّم العلاقات العسكرية الأميركية - القطرية. كما أن هذه القاعدة تحتضن مقرًا متقدمًا للقوة الجوية للقيادة الوسطى الأميركية، ومركز العمليات الجوية والفضائية المشترك، وغيرها من الوحدات الجوية الأميركية[31]. ويتخوف المسؤولون الأميركيون، خصوصًا في وزارة الدفاع، من احتمال أن تكون كل هذه الامتيازات التي تحصل عليها الولايات المتحدة في قطر مهددة إذا استمرت حملة التصعيد الدبلوماسي معها.

إضافة إلى ما سبق، فإن هواجس أخرى تساور المسؤولين الأميركيين من استمرار الأزمة، لجهة تمكن روسيا من التسلل إلى المنطقة من خلال التشققات في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووقوف الولايات المتحدة إلى جانب طرف على حساب آخر[32]. ويخشى البعض من الإخلال بالتوازن في المنطقة في سياق محاولات احتواء إيران والحرب على "داعش" إذا ما استمر الانقسام الخليجي. وتخشى واشنطن أن تلجأ قطر إلى تعزيز علاقاتها بإيران إذا استمر جيرانها الخليجيون في عزلها. أمّا على صعيد الحرب على "داعش"، فلا يخفي مسؤولو وزارة الدفاع الأميركية قلقهم من أن مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين قطر وحظر السفر إليها قد يمنعان مسؤولي هذه البلدان من العسكريين من زيارة قاعدة العديد للتنسيق الجماعي[33].

تأسيسًا على ما سبق، تبقى احتمالات تصعيد الأزمة قائمة، لكن من المستبعد اللجوء إلى خيارات عسكرية تدخلية كما هدد بعض وسائل الإعلام في دول الحصار الأربع. ومن المرجح أن تلجأ الدول الأربع إلى خيارات سياسيّة؛ كمحاولة عزل قطر في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربيّة، وهي خيارات يصعب تحقيقها في المدى المنظور لغياب الإجماع المطلوب داخل المنظمتين، ويبقى خيار العقوبات الاقتصادية الأكثر ترجيحًا في المدى المنظور، ويمكن أن يأخذ أشكالًا متعددة.

---

31 Brad Lendon, "Qatar Hosts Largest US Military Base in Mideast," *CNN*, June 5, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://cnn.it/2rLIvZJ

32 landler.

33 Anne Barnard & David D. Kirkpatrick, "5 Arab States Break Ties With Qatar, Complicating U.S. Coalition-Building," *The New York Times*, June 6, 2017, accessed on 20/6/2017, at: http://nyti.ms/2rylCGe